

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1970 – 2015

د. سفير محمد
د. مولاي بوعلام
د. حيدوشي عاشور
جامعة البويرة

ملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى السياسة المالية المستخدمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسعينا في الجانب إلى بناء نموذج قياس اقتصادي لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبينت نتائج الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر أن النفقات العمومية لها مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تسريع عملية النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق إحداث معدلات متزايدة في نمو النفقات الاستثمارية التي يكون لها تأثير إيجابي في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الإيرادات العامة، النمو الاقتصادي، نماذج الانحدار الذاتي.

Abstract

Nous essayons à travers cette étude aborder la politique financière utilisée pour parvenir à la stabilité économique, nous avons cherché à construire un modèle de mesure de l'impact économique de la politique financière sur la croissance économique en Algérie et a montré les résultats de l'étude de cas sur l'Algérie, que les dépenses publiques ont une contribution significative à la croissance économique par le biais de sa contribution à l'accélération de processus de croissance économique, grâce à la création de l'augmentation des taux de croissance des dépenses d'investissement, qui ont un effet positif sur le long terme.

Mots clés: dépenses publiques, les recettes publiques, la croissance économique, les modèles d'auto-régression.

مقدمة:

إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الهامة، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيصية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة فهي في الدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا، فالموارد محدودة والضغط الإنفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، والجزائر إحدى الدول النامية الذي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذه العميق من التعقد، وينعكس ذلك في سياستها اقتصادا وإفقا، فمن الملاحظ إن تزايد حجم النفقات العامة الجزائرية هو ظاهرة مستمرة بسبب ازدياد الدولة بالوظائف العامة، هذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري وزيادة عدد السكان.

والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية

المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 1970-2015 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

يهدف هذا البحث أساسا إلى محاولة الكشف عن اثر الإنفاق والاقتطاع العامين على النمو الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة .

بصفة عامة يهدف البحث إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق النمو الاقتصادي العام وإثباته. بالإضافة إلى ما سبق يهدف البحث في نهايته إلى اقتراح التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة المالية في الجمهورية الجزائرية وذلك في ضوء المؤشرات والنتائج التي سوف تتمخض عنها هذه الدراسة.

من خلال ما سبق ذكره من أهمية لموضوع البحث وحتى يتمكن من تحقيق هدف الدراسة، نطرح إشكالية البحث على النحو التالي: هل لأدوات السياسة المالية تأثير على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وعلى هذا الأساس سوف **نقوم في دراستنا هذه** بالتطرق إلى هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: أدوات السياسة المالية

المحور الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

المحور الأول: أدوات السياسة المالية

تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أولا: النفقات العامة

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، فالنفقات العامة عبارة عن المبالغ النقدية التي تنفق من طرف الأشخاص العامة بغرض تحقيق منفعة عامة¹.

*كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة²؛

*النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع الحاجات العامة³؛

*النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام أو جماعي⁴؛

*النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة⁵.

وتنقسم النفقات العامة حسب عدة معايير، حيث أن كل تقسيم يستند إلى معيار معين.

- وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية تنقسم، النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تستعمل مباشرة من طرف الدولة وهيئاتها في شراء السلع والخدمات، فهي تتم مقابل خدمة، مثل الخدمات الصحية، أما النفقات التحويلية فهي التي تستعمل مباشرة من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة من خلال التحويلات التي تقدمها لهم الدولة ومثال ذلك: النفقات التحويلية الاجتماعية (تأمينات البطالة، الشيخوخة ..)، النفقات التحويلية الاقتصادية (إعانات الاستغلال، إعانات التجارة الخارجية ...)؛

- ومن حيث إمكان تغطيتها بموارد عادية أو بموارد غير عادية (القروض العامة، الإصدار الجديد) تنقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية وإلى نفقات غير عادية؛

- ووفقا لمعيار طبيعة العملية الاقتصادية التي يتم بشأنها الإنفاق العام، والذي يقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، تنقسم النفقات إلى نفقات الوظيفة الإدارية للدولة (الخاصة

بتسيير المرافق العامة)، ونفقات الوظيفة الاجتماعية (تتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي)، ونفقات الوظيفة الاقتصادية (الخاصة بالنفقات الاستثمارية).

ثانياً: الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملأها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية⁶. كما أنها تعرف بـ: مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁷.

وتجد الإيرادات العامة مصدرها كقاعدة في الدخل الوطني الذي يمثل القوة الشرائية الموجودة في المجتمع في فترة معينة، وبأخذ الصور التالية:

* تحصل الدولة على جزء من هذا الدخل في صورة رسوم مقابل خدمات تؤديها للأفراد؛
* تحصل على جزء آخر من هذا الدخل بمالها من سلطة إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم في صورة ضرائب.
* كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل عن طريق التوجه إلى الأفراد طالبة التنازل عن جزء من مدخراتهم تنازلاً مؤقتاً لمدة معينة في مقابل دفعها لهم فائدة أي عن طريق القرض العام.
* كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل نتيجة لتملكها جزءاً من وسائل الإنتاج المتاحة للمجتمع وقيامها بالنشاط الإنتاجي وبأخذ هذا الجزء صورة الدخل عن أملاك الدولة.
وإذا لم تكف الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة في الصور السابقة والتي تجد مصدرها الأساسي في الدخل الوطني فقد تلجأ الدولة إلى خلق قوة شرائية عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)، أو الحصول على قوة شرائية تنقل إليها من الخارج عن طريق الاقتراض من الخارج.

ثالثاً: العجز الموازي

تواجه معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة، وقد أصبح مقبولا ومسلما به، بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون ماينارد كنز التي تؤمن بوجود عجز في الموازنة العامة. يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة⁸.
بما أن الاعتماد على المالية العامة في البلاد الصناعية المتقدمة قد استهدف علاج مشكلات الدورة الاقتصادية (مشكلات الكساد والرخاء الدوريين) فقد كانت في الدول النامية ذات طابع مختلف، لأنها استهدفت الارتقاء بمستوى معيشة الناس وتحقيق مهمة التنمية الاقتصادية وقد قام هذا الاعتماد على دعامتين أساسيتين هما: نمو الإنفاق العام من جهة ونمو الإيرادات العامة من جهة أخرى⁹.
يرجع العجز الموازي إلى سببين رئيسيين هما¹⁰:

1. **زيادة النفقات:** إن المتبع بطرق الإنفاق الحكومي يجد أن زيادة النفقات ترجع لأحد الأسباب التالية:

* الزيادة الطبيعية في عدد السكان: وما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة تجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وكفالة الصحة والتعليم وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى.

* زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصاً بند الرواتب والأجور؛

* زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الارتقاء المتواصل في تكاليف التسليح ويتعد ذلك حتى بعد الحروب حيث تزداد النفقات بسبب إعادة التعمير بعد الحرب؛

*تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة فان كثرة الاقتراض وتراكم الديون العام غير محتملة؛
*الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانة المتضررين والمحتاجين؛
*الإففاق التبذيري والترف من ذوي النفوذ والسلطة والجاه وكبار المسؤولين.

2. قلة الإيرادات: والسبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها، وقد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات ما يلي:
*عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام؛
*انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها؛

*الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب؛
*لتراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والإستثمار، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح؛
*ارتفاع التهرب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية¹¹.

المحور الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الدخل وبالتّظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في المجتمع يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب¹²، مع تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:
- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛
- وجود قوى احتكارية تخرج عن قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة من تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

أولاً: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

1- عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية والمتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة):

تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك لأن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي أن هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك ان الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية. أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي، إما كلا على حده أو مزج الاثنين معاً بنسب مختلفة، تبعاً لحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.... الخ، أو من خلال توسيع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة¹³. كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك لهذه الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك،

ومن الممكن دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل¹⁴ وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة المالية يمكن أن تعمل على الزيادة من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار، وبالتالي لابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب¹⁵، ومضاعفة الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد من الحجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

2- زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:

في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي¹⁶، أي أن هناك فائضا في الطلب النقدي، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإنه على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلية الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع. كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين: الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.

***زيادة الضرائب :** هنا نفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة على التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر ما يتناسب مع حجم الدخل، أي انقطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفذ على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي، ويمكن أن تساهم الضرائب غير مباشرة في الحد من الاستهلاك، حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تعرض عليها هذه الضرائب، أي زيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي تؤدي ارتفاع أسعارها إلى انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع، فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب السعرية لهذه السلع.

***تخفيض النفقات العامة :** إن عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعبا المنال مثل خدمات الصحية والتعليم والأجور... إلخ وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة. ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثم فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم محدود، ومن ثم فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي، أي الحد من التضخم يجب أن تركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة¹⁷.

ثانياً: وجود قوة احتكارية تخرج من قواعد المنافسة.

تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة من تحديد الأسعار، إذ تمارس تقابلات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة من رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة دون حدوث زيادة منتظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

وفي هذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي " شبكة الكساد التضخمي"، وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينيات بسبب نفوذ تقابلات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور تتجهها التوسعي، أما في الدول النامية ومنها اليمن فيكون تأثير تقابلات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تبني برامج تنموية طويلة الأجل، فتواجه بعض الاختناقات كأن تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توافر شبكة الطرق والمواصلات.... إلخ، مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض

إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة، كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج وعرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.
- تبني الدولة من خلال السياسة المالية ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.
- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

المحور الثالث: الدراسة القياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا الجزء بناء نموذج لقياس أثر السياسة المالية النمو الاقتصادي في الجزائر مستخدمين في ذلك أشعة الانحدار الذاتي، ويتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات.

أولاً: متغيرات الدراسة

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد أثبت في إطار دراسات عديدة دور المتغيرات المكونة للنموذج المختار في تفسير العلاقة المدروسة، تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2015)، وقد تم اختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، أما فيما يخص لوغاريتم هذه المتغيرات، قد أجري لغرض التحويل أي تصحيح "اللاتجانس" الممكن تواجده بين المتغيرات وهي: اللوغاريتم النفقات العامة بـ مليون دج (LDEP)؛ اللوغاريتم الإيرادات العامة بـ مليون دج (LRES)؛ اللوغاريتم الناتج الداخلي الخام بـ مليون دج (LPIB) كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي.

ثانياً: نتائج الدراسة القياسية

نهدف في هذه المرحلة إلى تحليل نتائج قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، لذلك سنركز بداية على التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومعرفة اتجاه السببية بين هذه المتغيرات، ومن ثم دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات وتقدير النموذج مع دراسة أثر الصدمات ودوال الاستجابة.

1- دراسة السببية:

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة، كما أنّ معرفة اتجاهها يوضح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة، زيادة على التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية (Feedback) بين متغيرتين، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرانجر التي أعطى تطبيقها النتائج التالي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار السببية بين نمو الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة

الفرضية	التأخير	F _{STST}	PROB الاحتمال
LPIB لا يسبب LRES	02	3.74	0.03

0.41	0.90	LRES لا يسبب LPIB
------	------	-------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

إن قيمة فيشر المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان ($P=0.03<0.05$) يعني نرفض فرضية العدم، في الشطر الثاني ($P=0.41>0.05$) نقبل فرضية العدم ومنه وجود علاقة سببية في اتجاه واحد أي الناتج الداخلي الخام يسبب في الإيرادات والإيرادات لا تسبب الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار السببية بين النفقات العامة والإيرادات العامة

الفرضية H_0	التأخير	F-STST	PROB الاحتمال
LDEP لا يسبب LRES	02	1.14	0.328
LRES لا يسبب LDEP		5.31	0.009

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

إن قيمة فيشر المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان ($P=0.009<0.05$) يعني نرفض فرضية العدم، في الشطر الثاني ($P=0.328>0.05$) نقبل فرضية العدم ومنه وجود علاقة سببية في اتجاه واحد أي الإيرادات تسبب في النفقات والنفقات لا تسبب الإيرادات.

الجدول رقم (03): نتائج اختبار السببية بين النفقات العامة والناتج الداخلي الخام

الفرضية H_0	التأخير	F-STST	PROB الاحتمال
LDEP لا يسبب LPIB	01	0.416	0.416
LPIB لا يسبب LDEP		19.20	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

إن قيمة فيشر المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان ($P=0.00<0.05$) يعني نرفض فرضية العدم، في الشطر الثاني ($P=0.416>0.05$) نقبل فرضية العدم ومنه وجود علاقة سببية في اتجاه واحد أي الناتج الداخلي الخام يسبب في النفقات والنفقات لا تسبب الناتج الداخلي الخام. بما أن هناك سببية ما بين المتغيرات هذا يدل على أن هناك تأثير متبادل بين متغيرات الدراسة.

2- دراسة إستقرارية المتغيرات:

من أجل دراسة استقرارية السلاسل نقوم في البداية بملاحظة المنحنى فإذا كان هذا الأخير يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل فهذا يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة مستقرة، أما إذا كان المنحنى يأخذ اتجاه عام متناقض فهو مؤشر على وجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكد على ذلك يتم الاستعانة باختبار ديكي فولار، حيث نقوم بتحديد درجة التأخير P وذلك بملاحظة Correlogram السلسلة عند المستوى، ومن ثمّ تحديد Les pics الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC) ونتأكد من معنوية ذلك التأخير، فإذا كان غير معنوي نختار أقل منه معنوية وصولا إلى $P=0$ أي نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط، ويمكن تلخيص خصائص ومميزات هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): جدول يلخص خصائص ومميزات هذه المتغيرات

LPIB	LDEP	LRES	الاتجاه العام
عدم وجود مركبة الاتجاه	عدم وجود مركبة الاتجاه	عدم وجود مركبة الاتجاه	

الحـد الثابت	العام	العام	العام
وجود الثابت	وجود الثابت	وجود الثابت	وجود الثابت
DS	DS	DS	DS
درجة تكاملها	$I(1)$	$I(1)$	$I(1)$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

وبعد دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات المستخدمة توصلنا إلى أن السلاسل (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الناتج الداخلي الخام) مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

3- اختبار التكامل المتزامن:

كما سبق وأن ذكرنا أنه توجد سلسلتين أو أكثر في تكامل متزامن إذا كانت متكاملة من نفس الدرجة وتتمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل.

وحتى نتأكد من إمكانية وجود تكامل متزامن قمنا باستعمال اختبار جوهنسون الناتج الداخلي الخام، النفقات والإيرادات لأنها متكاملة من نفس النوع $I(1)$.

وحسب نتائج التي تحصلنا عليها مسبقاً (أي اختبارات DF و ADF)، وجدنا أن السلاسل لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام وتحتوي على الحد الثابت في كلاهما (CE)، (VAR) وهذا الاختبار يتم على مجموعة من المراحل وهي:

المرحلة الأولى: تحديد درجة التأخير، من خلال أصغر قيمة مقابلة لمعياري Schwarz و Akaike. عند تقدير نموذج VAR والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار درجة التأخير

P	Akaike	Schwarz
1	-4.68	-4.20
2	-4.59	-3.74
3	-4.29	-3.06

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

أكدت كافة المعايير أن فترة الإبطاء المثلث هي $(P=1)$.

المرحلة الثانية: اختبار جوهنسون

في المرحلة السابقة وجدنا أن فترة الإبطاء المقبولة هي $(P=1)$ ، ومنه سنجري الاختبار بالاعتماد على الفرضية السابقة، غياب مركبة الاتجاه العام (VAR) ووجود الثابت في علاقة التكامل المتزامن (CE)، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (1970-2015)

إحصائية الأثر Trace	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	H_0 : فرضية العدم
19,35	64,44	0865,0	لا يوجد تكامل مشترك $r=0$
26,20	83,21	1268,0	يوجد متجه واحد على الأكثر $r \leq 1$
16,5	52,6	2467,0	يوجد متجهان على الأكثر $r \leq 2$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها بأن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك مقبولة بمستوى دلالة 5% لأن إحصائية جوهنسون المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة ($H_0: r=0 / H_1: r>0$)

($\lambda(0) = 35,19 < 44,64$) كما هو موضح في الجدول أعلاه، مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وهذا يعني أنّ المتغيرات المقترحة لا تتحرك معا في الفترة الزمنية الطويلة الأجل. ووفقا للنتائج المتحصل عليها نقوم بتقدير نموذج الأشعة الانحدار الذاتي (VAR).

4- تقدير نموذج VAR:

قبل القيام بعملية التقدير يتم أولا اختيار درجة التأخير (P) كما يلي:

*تحديد درجة تأخير المسار VAR:

قبل القيام بعملية التقدير يجب اختيار درجة P، ولقد حددناها سابقا في اختبار التكامل المتزامن، ومنه درجة التأخير المثلى هي (P = 1) المقابلة لأصغر القيم لكل من معياري Akaike و Schwarz.

*تقدير النموذج:

بعد اختيار درجة التأخير، تأتي مرحلة تقدير الشعاع VAR(1)، والتي يمكن القيام بها بطريقة المربعات الصغرى على جملة المعادلات، وعليه يمكن تلخيص نتائج التقدير في الجداول التالية:

الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج الأشعة الانحدار الذاتي VAR(1) (المعادلة الأولى لـ LPIB)

المعادلة الأولى لـ LPIB			
المتغير التابع	المعامل coeffi	إحصاءة	إحتمال Prob
LPIB		t .stat	
LDEP(-1)	116,0	92,0	359,0
LPIB(-1)	15,1	18***,6	000,0
LRES(-1)	047,0	48,0	62,0
C	120,0	43,0	66,0
R-Squared	9975,0	*** معنوية عند مستوى الدلالة 5 % . ** معنوية عند مستوى الدلالة 10 % .	
Adj. R-Squared	9973,0		
F .statistic	81***,5465		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

يبين الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج الأشعة الانحدار الذاتي، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0,9973$) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 73.99% من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 81,5465 توضح أن هناك علاقة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5 %، بين متغيرات النموذج المفسرة والناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري .
نلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل: LDEP (-1) معلمة النفقات العامة، ومعلمة الإيرادات

العامة (-1) LRES عند مستوى الدلالة 5 % و 10 % ، ففيما يخص معلمة معدل الناتج الداخلي الخام بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة موجبة (15.1) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في الناتج الداخلي الخام في الفترة السابقة (t-1) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام في الفترة الحالية (t).

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج الأشعة الانحدار الناقى (VAR(1) (المعادلة الثانية لـ LRES)

المعادلة الأولى لـ LRES			
المعامل	coeffi	إحصاءة	إحتمال Prob
المتغير التابع		t .stat	
LRES			
LDEP(-1)	335،-0	65،-1	106،0
LPIB(-1)	726،0	41***،2	020،0
LRES(-1)	589،0	72***،3	0006،0
C	445،-0	00،-1	323،0
R-Squared	9931،0	*** معنوية عند مستوى الدلالة 5 % . ** معنوية عند مستوى الدلالة 10 % .	
Adj. R-Squared	9926،0		
F .statistic	97***،1983		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

نلاحظ من الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج الأشعة الانحدار الناقى، قد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0,9926$) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في الإيرادات العامة في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 26.99 % من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 97.1983 توضح أن هناك علاقة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5 %، بين متغيرات النموذج المفسرة والإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل: LDEP(-1) معلمة النفقات العامة عند مستوى الدلالة 5 % و 10 %، في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى المعنوية 5 %، وجاءت إشارات المعاملات معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية، ففيما يخص معلمة الناتج الداخلي الخام بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة موجبة (726.0) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في الناتج الداخلي الخام في الفترة السابقة (t-1) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة في الفترة الحالية (t).

ففيما يخص معلمة الإيرادات العامة بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة موجبة (58.0) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في الإيرادات العامة في الفترة السابقة (t-1) بوحدة واحدة يؤدي إلى الإيرادات العامة في الفترة الحالية (t).

الجدول رقم (09): نتائج تقدير نموذج الأشعة الإنحدار الذاتي (1)VAR (المعادلة الثالثة لـ LDEP)

المعادلة الثالثة لـ LDEP			
المتغير التابع	المعامل coeffi	إحصاءة	إحتمال Prob
LDEP		t .stat	
LDEP(-1)	395,0	92***,2	005,0
LPIB(-1)	688,0	43***,3	0014,0
LRES(-1)	075,0	70,0	481,0
C	74,0	49***,2	016,0
R-Squared	9973,0	*** معنوية عند مستوى الدلالة 5 % .	
Adj. R-Squared	9971,0	** معنوية عند مستوى الدلالة 10 % .	
F .statistic	63***,5149		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

من خلال الجدول أعلاه، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0,9973$) وهوما يدل على وجود توافق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في النفقات العامة في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 73,99 % من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 63.5149 توضح أن هناك علاقة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5 %، بين متغيرات النموذج المفسرة والنفقات العامة في الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل: LRES (-1) معلمة الإيرادات العامة عند مستوى الدلالة 5 %، في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى المعنوية 5 %، وجاءت إشارات المعاملات معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية، ففما يخص معلمة الناتج الداخلي الخام بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة موجبة (688,0) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في الناتج الداخلي الخام في الفترة السابقة (t-1) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في الفترة الحالية (t) وذلك لكون النفقات العامة (الإنفاق الحكومي) عنصر من عناصر الناتج الداخلي الخام، وتعد النفقات العامة أداة رئيسية في تسريع عملية النمو الإقتصادي، وذلك عن طريق إحداث معدلات متزايدة في نمو النفقات الإستثمارية التي تشكل الجزء كبير من الإنفاق العام، تم إضافة طاقة إنتاجية جديدة للطاقة الموجودة، فإن ترابط الإيجابي بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي، هوما تأكده النظرية النمو الداخلي بحيث أن الإنفاق الحكومي على البضائع الاستهلاكية والخدمات تؤثر بصورة أساسية في الإقتصاد من خلال الطلب الكلي في حين يؤثر الإستثمار الحكومي أيضا على الإقتصاد من خلال العرض الكلي، وإن الإستهلاك الحكومي يؤثر في النمو وبشكل سلبي، في حين إن الإستثمار العام له تأثير إيجابي في النمو طويل الأجل.

ففيما يخص معلمة النفقات العامة بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة موجبة (395,0) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في النفقات العامة في الفترة السابقة (t-1) بوحدة واحدة يؤدي إلى الإيرادات العامة في الفترة الحالية (t).

1- تحليل دوال الاستجابة والتباينات

أولاً: تحليل دوال الاستجابة

إن نماذج الانحدار الذاتي تمكنا من تحليل مختلف السياسات الاقتصادية الممكنة، وذلك من خلال إحداث صدمة في إحدى المتغيرات العشوائية، ثم دراسة أثر الصدمة على باقي المتغيرات المكونة لشعاع الانحدار الذاتي، إذن سنحاول أن نحدث صدمة في النموذج الأول ونرى مدى تأثير ذلك على المتغيرات المكونة للنموذج.

ومن خلال تطبيقنا لصدمة على LDEP بمقدار انحراف معياري واحد (0.1129) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي:

0.0739 بالنسبة ل LDEP، 0.055 بالنسبة ل LPIB، -0.0084 ل LRES في الفترة الثانية، ونلاحظ من خلال جداول الصدمات المدرجة في الملحق رقم (01) أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى، ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جلياً من خلال منحنيات الصدمات إلا أن المتغير LPIB تبدأ تذبذب بين الإرتفاع والانخفاض من الفترة السادسة على العاشرة. وتطبيقاً لصدمة LPIB بمقدار انحراف معياري واحد (0.094) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي:

0.103 بالنسبة ل LPIB، 0.038 بالنسبة ل LDEP، -0.0053 ل LRES في الفترة الثانية، ونلاحظ من خلال جداول الصدمات المدرجة في الملحق رقم (01) أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى، ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جلياً من خلال منحنيات الصدمات.

وتطبيقاً لصدمة LRES بمقدار انحراف معياري واحد (0.112) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي:

0.141 بالنسبة ل LPIB، 0.013 بالنسبة ل LDEP، 0.066 ل LRES في الفترة الثانية، ونلاحظ من خلال جداول الصدمات المدرجة في الملحق رقم (01) أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى، ثم تؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جلياً من خلال منحنيات الصدمات.

ثانياً: تحليل التباين

إن الهدف من التحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، ومن خلال جدول تحليل التباين الملحق (02) للمتغير LDEP نلاحظ أن تباين خطأ ل LDEP سببه 45% من قيم بواقيا (تجديدها) والباقي راجع لتجديدهات المتغيرات الأخرى. نلاحظ أن LPIB تتسبب بـ 88% في تباين الخطأ لتنبؤها و 12% ل LDEP في حين أن LDEP تتسبب بـ 45% في تباينها بينما بـ 71% في تباين LPIB ومن هذا نستنتج أن أي صدمة في النفقات العمومية يكون لها أثر سلبي على نمو الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة ل LRES فإن LPIB تتسبب بنسبة 85% في تباين خطأ LRES في حين أن LRES تتسبب بـ 1% في تباين خطأ LPIB ومنه نستنتج أن أي صدمة في معدل الإيرادات العامة لها تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما LDEP تتسبب بنسبة 2.81% في تباين خطأ LRES في حين أن LRES تتسبب بـ 1.5% في تباين خطأ LDEP ومنه نستنتج أن أي صدمة في معدل الإيرادات العامة لها تأثير إيجابي على النفقات العمومية.

خاتمة:

عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلاً عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم النمو الاقتصادي العام.

لقد ركزت البرامج التصحيحية على تحقيق هدف أولي ومهم والمتمثل في القضاء على عجز الميزانية وميزان المدفوعات وذلك عن طريق التقليل من الإنفاق العام وترشيده من جهة والرفع من حصيله الإيرادات وتويعها من جهة أخرى، وفعلًا تم ذلك بتقليل النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم وترشيده نفقات التجهيز أما الإيرادات أدخلت بشأنها عدة تصحيحات منها توسيع الوعاء الضريبي عن طريق إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات... إلخ. مما قلص من عجز الميزانية أحيانًا وفائض أحيانًا أخرى على المدى القصير لكن الشيء الملاحظ على موارد الميزانية إنها لازالت وستبقى تعتمد على الجباية البترولية مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة للتغيرات الخارجية خاصة المتعلقة بأسعار النفط وهكذا يبقى اقتصادنا اقتصاد هش، ونجمل أهم التوصيات فيما يلي:

* لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الترفي وغير الضروري، ومن ناحية أخرى عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات في الحالات الحتمية؛

* ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيله من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية؛

* تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية؛

* يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والمجرية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية القوية، خاصة في ظل الوضع الحالي لموازنة الدولة؛

* من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية؛

* إن الوضعية الحالية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني تتطلب حلولاً محددة بواسطة استعمال قدرات صناعية لم تستغل، وبعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى، وإقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش؛

نستطيع أن نستخلص أن النفقات العمومية تلعب دوراً أكثر أهمية في سياق النمو، لأنها أعطت عدة اعتبارات، ففي حالة الجزائر نرى أن مساهمة النفقات الكلية لها أثر إيجابي على النمو. وكذلك الإيرادات العامة تأثرها إيجابي على النمو الاقتصادي

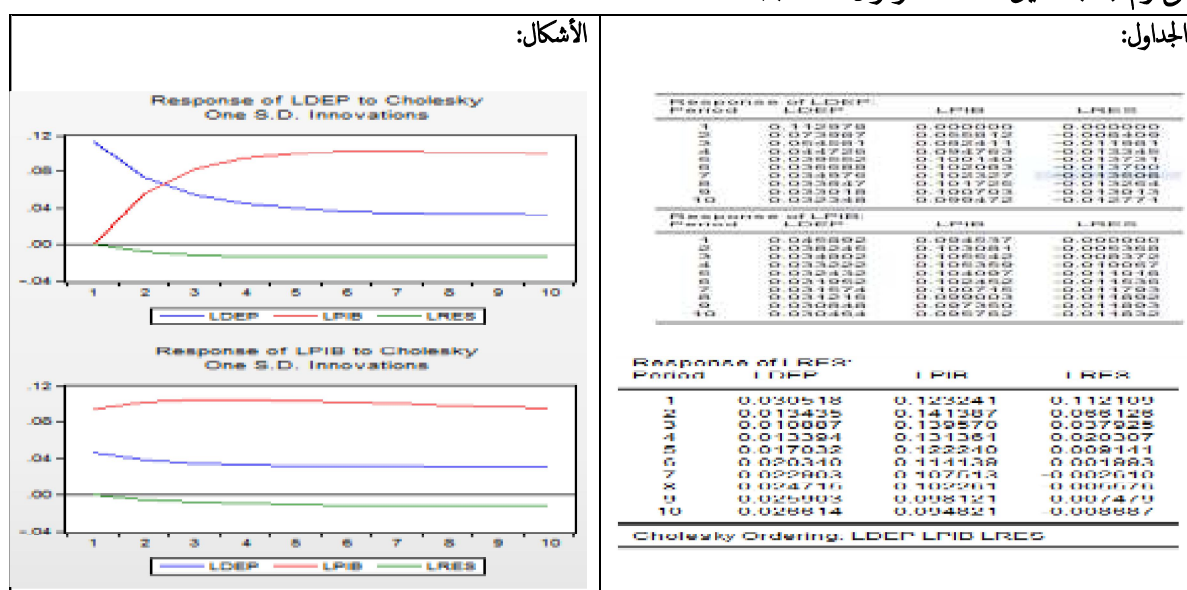
الهوامش:

1. عبد المطلب عبد الحميد: "النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2000، ص 54.
2. محمد عباس محرز: "اقتصاديات المالية العامة"، دار النشر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 55.
3. حامد عبد الحميد دراز: "مبادئ المالية العامة"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 378.
4. عادل أحمد حشيش: "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 63.
5. حسين مصطفى حسين: "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2001، ص 11.
6. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 63.
7. محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 139.
8. أريا الله محمد: "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار- حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، غير منشورة، 2011، ص 7.
9. عيسى محمد الغزالي: "عجز الموازنة: المشكلات والحلول سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية"، الكويت العدد الثالث والستون- مايو/أيار 2007، ص 7.
10. هزري طارق: "دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد والاقتصاد الوضعي"، الملتقى الدولي الأول، حول الاقتصاد الإسلامي، الجزائر، يومي 23-24 فيفري، 2011، ص 26.
11. قدي عبد الحميد: "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 205-206.
12. Bresse 975, university of Chicago, chicago, on economic and society, harygordon.Johnson, p24.

13. وجدي حسين، "المالية الحكومية والاقتصاد العام"، دار الشروق، الإسكندرية، 1988 م، ص 224.
14. سهير محمود معنوق، أمينة عز الدين عبد الله: "المالية العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2000 م، ص 335.
15. طارق الحاج: "المالية العامة"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 205.
16. Janson harry gordon، op.cit، p 241.
17. سهير محمود معنوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 342.
18. Valérie MIGNON : « **Econométrie des Séries Temporelles Macroéconomie et** », Sandrine LARDIC، 2002، Paris، Economica، **Financières**.
19. Olivier Blanchard et Daniel Cohen : « **Macroéconomie** ». 2011.. France، 5^e édition، PEARSON Education.
20. الديوان الوطني للإحصائيات، (www.ons.dz).
21. وزارة المالية الجزائرية، (www.mf.gov.dz).
22. بنك الجزائر، (www.bank-of-algéria.dz).

الملاحق:

الملحق رقم (01): تحليل الصدمات ودوال الاستجابة



الملحق رقم (02): تحليل التباين

